

البنك الأهلي يوضح
2 مليار جنيه
بنكnot
جديد» لتلبية
الاحتياجات

عالم الاقتصاد

سبتمبر ٢٠١٨

السنة الخامسة عشر

شهرية اقتصادية - متخصصة

د. محمد سعد الدين

اكتشافات الغاز الطبيعي ستنقل مصر
من مستورد إلى منتج ومصدر لصناعات
البتروكيماويات



ساويرس يراهن على المعدن الأصفر
في ظل إتجاه الأفراد إلى شرائه عند حدوث الأزمات



قرارات
للحوكمة

٧

الموافقة على تعديل قانون ضريبة العقارات



الخبير الاقتصادي الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمري الغاز ورئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات لـ «عالم الاقتصاد»

التقدم الصناعي "كلمة السر للنهوض بالتنمية"

وتشغيل فرص العمل وزيادة النمو

اكتشافات الغاز الطبيعي ستنقل مصر من مستورد

إلى منتج ومصدر لصناعات البتروكيمياء

أكد الخبرير الاقتصادي الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية مستثمري الغاز ورئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات أن ، التقدم الصناعي ، يعتبر كلمة السر للنهوض بالانتاج وزيادة فرص التصدير وزيادة فرص العمل وزيادة النمو، مضيفاً في حواره لـ، عالم الاقتصاد ، أن اكتشافات الغاز الطبيعي الحالية ستنتقل مصر من مستورد للغاز ومشتقاته إلى منتج ومصدر لصناعات البتروكيمياء، والتي عليها طلب عالٍ شديد .

وقال الدكتور محمد سعد الدين أن اتباع تجارب الدول الناجحة ليس عيبا، وإنما هدف لمزيد من التقدم وجذب الاستثمارات، موضحاً المبدأ الأساسى لجذب المستثمر أربع وكسينس ، وأربع معات، ووضع التسهيلات لتشجيعه للاستثمار.

وأشار رئيس جمعية مستثمري الغاز ورئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات لأول مرة أجد وزير للصناعة يهتم بتسهيل الاجراءات للمستثمرين، منها إلى أن المطلوب بشكل عاجل سرعة تنفيذ القرارات وتنعيتها ومتابعها وتنعيتها ومتابعها المقامة .. إلى نص الحوار

رأيكم؟

هذا صحيح، في الماضي كان المستثمر الأجنبي يوجه لنا إننا بلد زراعي فقط، وكان يأخذ المنتجات ويفصلها واصنافه قيمة مضافة لها، وليس هناك شيء اسمه بلد زراعي أو صناعي أو سياحي، لأن الزراعة تخدم على الصناعة والصناعة تخدم على السياحة وهكذا، ولابد أن تتوافر في الدولة حتى يكون لدينا اكتفاء.

وقف التهريب

برأيك ما هو المطلوب لتسهيل عمليات التصنيع بعد أن واجهت العديد من المعوقات والعثرات؟

الحكومة بدأت مؤخراً توفر اهتماماً كبيراً بالصناعة، إلى جانب أن اتحاد الصناعات المصري، مهمتنا الأساسية رعاية صناع مصر، لأنهم العماد الرئيسي للصناعة، وهم نروة مصر، ونرى ونبحث مشاكل الصناع، فالاليوم هناك أعباء على الصناع، فيجب على الحكومة أن توفر للمصانع المناخ السليم، فمن أهم الأشياء المطلوبة منافسة الآخرين، ولكن هناك ثغرات في القانون تسبب دمار للصناعة مثل التهريب، فهو منتج المهرب ولا يدفع عليه ضريبة، فيحصل بسعر أقل في مصر بالصناعة الوطنية

فلا بد من اتخاذ اجراءات عاجلة من الحكومة لوقف اعمال التهريب، العمل على تشجيع الصناعة المحلية ليس بتخفيض مدخلات وخدمات الصناعة، وإنما عن طريق توفير دعم نقدي يصرف للمنتج المصدر فوراً، لمساعدته

اتباع تجارب الدول الناجحة ليس عيباً وانما هدف لمزيد من التقدم وجذب الاستثمارات

التحول من الاستيراد للتصدير
كيف ترى منظومة الصناعة في
مصر وأختلاف إدارة تلك المنظومة؟
وعائداتها على الاقتصاد؟

الصناعة هي العماد الأساس لكل شيء، وكلمة صناعة تعنى أننا نحوال صناعة من منتجات إلى منتجات أخرى نحن في حاجة ضرورية لها، هي استخداماتنا اليومية سواء للأفراد أو للمصانع المختلفة، فإذا لم يكن لدينا كافة السبل التي توصلنا الحصول على تلك الصناعات، فعندها نقوم باستيرادها جاهزة من الخارج، مما يجعل الدولة تدفع عملة صعبة وهي في حاجة ماسة لها، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على ميزان المدفوعات، أي إننا ندفع أكثر مما ننتج، وأيضاً إننا نتوقف بسبب دخول اقتصاد آخر داخل المنظومة، فهو الذي يحصل على العملة الصعبة وهو الذي ينجح ويستفيد.

ولا يوجد أحد يقول إننا بلد زراعي أو سياحي، لأن السياحة تعتمد على الصناعة، فالفندق يحتاج إلى خامات ومنتجات تعمل بها، وأدوات ضرورية مكملة، الزراعة هي حد ذاتها منتجاتها يتم لها التصنيع مثل التجميد والتقطيف، وإلها أشكال كثيرة، فالصناعة مهمة جداً وتدخل في أشياء عديدة، فالصناعة لها أهمية فحصوى وعماد رئيس في المجتمع، وهي اقتصاد الدولة ومن الضروري أن نمنحها كل الاهتمام.

كان في الماضي هناك معدلات نمو مرتبطة إلا أنها لم تعود على المواطن والمجتمع بالفائدة، كما

الهدف إننا نريد أن نجري ذلك بطريقة عكسية، وهي أننا نصنع في داخل الدولة، وهي المرحلة الأولى، وطالما التصنيع داخل فالنستعمل الخامات المحلية، وليس هناك مانع من استيراد بعض الخامات الضرورية من الخارج، وعندما نستخدم الخامات المحلية، فمن يقوم عليها هم أبناءنا، فنوفر بذلك فرص عمل لهم، وأهم شيء طالما وفرنا المنتج داخل الدولة فإننا لا نستورده، ونوفر بذلك العملية الصعبة التي كنا سندفعها في استيرادها، المرحلة النالية هي أداتم الانتاج بكميات

التي تصدر، وتعود هي صورة زجاج، فالمحفوظ على الحكومة تشجيع من يقوم بهذه الصناعة ودعمه.

اربع وكسبى

كيف تدار المنظومة؟

- لابد من جذب المستثمر بطريق «اربع وكسبى»، فإذا لم أقول له سواه كان مستثمر محل أو اجنبى لن يأتي ونوفر له تسهيلات لتشجيعه للعمل.

التفعيل والمتابعة

وهل هناك تجارب من الدول نجحت في ذلك؟

- زرت مؤخراً دولة رواندا اجراءات تأسيس الشركة وتنفيذها لا يستغرق ساعات ويدون أي رسوم، وحينما سالت المسؤول الرواندى عن كيفية تفعيل تسهيلات الاستثمار ومن أي الدول، أفاد من سانغافورا، وهم مجرد مدخل بيانات

فلابد نسهل اجراءات الاستثمار بتجارب الدول ولا ندعى بانتها دولة ذات طبيعة خاصة والسبب إننا نمتلك الامكانيات والدول التي نجحت ليست افضل منها، وبالنسبة لصناعة البتروكيماويات نبحث عن الدولة التي نجحت فيها ونعرض عليه الاستثمار بمبدأ «اربع وكسبى».

لماذا تأخر في اجراءات الاستثمار؟

الآن يتم إنهاء اجراءات التراخيص بشكل افضل من قبل، أما تسهيل الاجراءات، فلأول مرة اجد وزير للصناعة كمسؤول يهتم بتسهيل الاجراءات، والمطلوب بشكل عاجل التفعيل والمتابعة، وإذا لم يحل الوزير مشكلة تواجه احد فيصبح مقصراً أكثر لو تم تحويل المشكلة لاحدي الجهات، نريد تقييم حقيقى للوزير المسؤول بخفض المشاكل التي تحدث في وزارته، وفي توقيت زمنى محدد وسريع، أنا متفاءل خير الان لأنى وجدت نموذج من الوزراء يتقهرون طبيعة المستثمر وتهيئة مناخ الاستثمار، وهذا من جانب قيادة سياسية واعية تعود في اتجاه مصلحة الاستثمار والمستثمر المحلي والاجنبى، وطالما بدأنا نشعر بالتغيير فكل شيء في طريقه للتحسين، فالمفاهيم اختلفت، فالآن يسمع لمشاكل الناس ويتم حلها، وبدون ذلك لن يحدث تقدم.



المبدأ الأساسي لجذب المستثمر «اربع وكسبى» وتسهيلات لتشجيع الاستثمار

بالنسبة لمصر فكانت منذ فترة طويلة تستورد الغاز وتقيمه مشروعات صناعية عليها واليوم ولدينا توفير من الغاز الطبيعي وآخر العام سيكون لدينا اكتفاء من الغاز الطبيعي، سنتتحول من المستوردين للغاز الطبيعي، للاكتفاء الذاتي ثم التصدير، فلابد من التفكير من الان بدل من استخدام الغاز الطبيعي كوقود عادى، او اسالته تمهيداً لتصديره، لماذا لا نعزم من قيمته المضافة؟ على سبيل المثال بادخال الغاز الطبيعي في صناعة البتروكيماويات، والاستفادة من بيع الوحدات المصنعة بالاف الدولارات فالمفروض لدينا مقومات النجاح (الخامة والأيدي العاملة والسوق)، وهو الاتجاه الذى ستسير عليه الدولة والاتفاق الذى تم بين وزير البترول طارق الملا، والرئيس السادس، حيث تم اعطاء بهذه الاشارة للاستفادة من الغاز في صناعة البتروكيماويات حيث سيتم تنفيذ تلك الصناعة بالمنطقة الاقتصادية شمال غرب السويس عن طريق مستثمرين يابانيين، حتى تستفيد من المنتج.

ومن الاشياء التي كانت تهدى الرخام فيصدر حام للصين ويعاد استيراده بعشرة اضعاف من الصين، والرمال

على المذاقة بالخارج مع المستثمرين، لابد من توفير الحماية الكلية لوقت سبط اضمحلان تحقيق المذاقة.

السوق الموازى

كيف تعود عبارة «صنع في مصر»؟ نحن لدينا مشكلة هي اتحاد الصناعات وهي لكن تجع الصناعات الرسمية، لابد من غلق مصانع بير السلم والقضاء نهائياً على السوق الموازى، لانه يدمر الصناعة ويقلل المنتج، ويبعده بدون دفع اي مستحقات للدولة، وعلى الدولة اتخاذ الوسائل السريعة لاتضمام السوق الرسمي.

وقام وفد اتحاد الصناعات بتوضيح الامر لوزراء الصناعة والمالية والتخفيط، وسيتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لضم هذا السوق، وربط كافة الجهات ببعض للسهيل ببعض فيكون الجمارك مع الضريبة مع التامينات حتى يكون شئ واحد، ومطلوب من الجميع البيع بالفاتورة، سواء في شراء الخامات او بيع المنتج، وهذه الفاتورة تكون برقم قومى للفرد او برقم المنشأة، وبذلك يحصل صاحب الصناعة على حقه وتحصل الدولة على حقها.

الميزة النسبية

كيف تصل بمنتج صناعي مميز لباقي دول العالم؟

- كل دولة لها ميزة نسبية في صناعة محددة، لتعظيمها والاستفادة منها، وكان لدينا في الماضي ميزة نسبية في القطن طوبى التيلة، وكانت مصر مشهورة، وكان لدينا شهرة في صناعة الغزل والنسيج، وكانت الدولة تهتم بالزراعة، لانتاج القطن، فمثلاً الصين نشطة في ميزة توافر اليدى العاملة واستفادت منها، والمملكة العربية السعودية استفادت من خام البترول وأنشأت مصانع للبتروكيماويات ومنها شركة سايك التي انتشر انتاجها في جميع دول العالم، ومصر تستورد منها البيروبلين والإيسيلين كاحد العناصر الأساسية لصناعات البلاستيك والمواسير وغيرها.

ودولة الهند استغلت الكوادر البشرية في صناعة التعبيد والتكنولوجى، فلابد من معرفة الميزة النسبية وتطويرها حتى